تقرير الرقابة المالية على بلدية القيروان
(تصرف سنة 2015)

1- تقديم البلدية

الولاية والموقع الجغرافي	ولاية القيروان بالوسط التونسي ويحدّها شرقا بلدية سيدي الهاني وغربا بلدية الشبيكة وجنوبا بلديتي رقادة وعبيدة وشمالا بلدية السبيخة.
الإحداث	الأمر المؤرخ في 2 جوان 1887
عدد السكان (سنة 2014)	139,070 ألف ساكن
المساحة	2.935 هكتار
عدد المؤسسات	2.882 مؤسسة
الأعوان	477 عونا منهم 362 من صنف العملة
عدد الدوائر البلدية	4 داوئر وهي المنصورة وحي الجبلية وحي القبلية والنصر
التسيير	نيابة خصوصية تتألف إلى جانب رئيسها من 12 عضوا.
الهيكلة العامة للإدارة	الكتابة العامة وإدارة للشؤون الإدارية العامة وإدارة للشؤون المالية والموارد وإدارة للأشغال وإدارة للنظافة والصحة وحماية المحيط وإدارة للتهيئة والدراسات والشؤون العمرانية.
معدل الموارد السنوية (2013-2015)	17.758 أ.د
معدل النفقات السنوية (2013-2015)	12.032 أ.د

2- طبيعة المهمة

عملا بالإذن بمهمة عدد 363/01/2016 المؤرخ في 28 سبتمبر 2016 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية تولت الدائرة النظر في الوضعية المالية للبلدية بعنوان سنة 2015 للتأكد من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحة ومصداقيّة البيانات المضمنة به.كما اهتمت الدائرة بمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعية.

3- إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

وقد تمّ عرض مشروع ميزانية بلدية القيروان لسنة 2015 على مداولة المجلس البلدي المنعقدة بتاريخ 29 جويلية 2016 والمصادقة عليها من قبل والي القيروان بتاريخ 31 ديسمبر 2014.
وقد أجرت البلدية بعض التنقيحات على ميزانية سنة 2015، غير أنها عرضت قرار التنقيح على مداولة مجلس النيابة الخصوصية المنعقد في إطار الدورة العادية الأولى لسنة 2016 بتاريخ 26 فيفري 2016 وصادقت عليها سلطة الإشراف (الوالي) بتاريخ 29 مارس 2016 وبالتالي فإن إجراءات التنقيح المتبعة تمّت على سبيل التسوية وخارج السنة المالية المعنية في مخالفة لأحكام الفصلين 13 و 25 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.
أمّا فيما يتعلّق بتحويل الاعتمادات داخل الميزانية فقد تمّت مقارنة التعديلات على الميزانية مع محتوى قرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحة إجراءات عمليات التحويل والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقا لأحكام الفصلين 27 و 28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.
وتمتّ بتاريخ 27 ماي 2016 المصادقة من قبل النيابة الخصوصية لبلدية القيروان على قرار غلق الميزانية الذي يبرز المبلغ النهائي للموارد المستخلصة وللنفقات المأذون بدفعها خلال سنة 2015.

4- خلاصة أعمال التدقيق المالي

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الإستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنه يمكن التأكيد على أن عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2015 لا تشوبها إخلالات جوهرية من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للبلدية.

ملخص الحساب المالي لسنة 2015

الموارد

				31-12-2013	31-12-2014	31-12-2015
العنوان الأول				***177 645 9***	***212 10 216***	**443 181 11**
1	**المداخيل الجبائية الإعتيادية**	1	المعاليم على العقارات و الأنشطة	*044 114 2*	*2 517 045*	877 130 3

	2	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي	222 785 1	*222 1 760*	*226 797 1*
	3	معاليم الموجبات و الرخص الادارية	484 166 1	*614 1 218*	*175 782*
	4	المداخيل الجبائية الاعتيادية الاخرى	640 36	*666 30*	*212 27*
مجموع المداخيل الجبائية الإعتيادية			6 119 225	*5 526 549*	*4 720 659*
2 **المداخيل غير الجبائية الاعتيادية**	5	مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية	790 652	*516 359*	*564 173*
	6	المداخيل المالية الاعتيادية	4 271 565	*4 169 308*	*4 360 344*
مجموع المداخيل غير الجبائية الاعتيادية			217 062 5	*1.460.570*	*518 924 4*
العنوان الثاني			**159 462 9**	***774 489 7***	***591 283 5***
3 **الموارد الذاتية المخصصة للتنمية**	7	منح التجهيز	966 366 2	*481 1 635*	*114 221*
	8	مدخرات وموارد مختلفة	594 091 3	*671 3 548*	*343 843 2*
مجموع الموارد الذاتية المخصصة للتنمية			561 458 5	*153 5 184*	*458 064 3*
4 **موارد الاقتراض**	9	موارد الاقتراض الداخلي	349 532	*621 305*	*704 279*
مجموع موارد الاقتراض			**349 532**	***621 305***	***704 279***
5 **موارد الاعتمادات المحالة**	12	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	249 471 3	*000 2 000*	*428 939 1*
مجموع موارد الاعتمادات المحالة			249 471 3	*000 2 000*	*428 939 1*
المجموع العام			**602 643 20**	***17 701 991***	***928 14 769***

المصاريف

العنوان الأول	31-12-2015	*31-12-2014*	*31-12-2013*
	225 314 9	***958 8 058***	***383 938 7***
1 التأجير العمومي	033 800 5	*387 4 824*	*898 514 4*
2 وسائل المصالح	630 784 2	*283 2 595*	*852 850 2*
3 التدخل العمومي	561 363	*286 303*	*632 215*

4	نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة	0	*0*	*0*
5	فوائد الدين المحلي	000 366	*000 336*	*000 357*
العنوان الثاني		**891 567 4**	***635 3 891***	***701 325 2***
6	الإستثمارات المباشرة	398 319 3	*884 2 377*	*773 045 1*
8	نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة	0	*0*	*0*
10	تسديد أصل الدين	000 750	*000 811*	*000 780*
11	النفقات المسددة من الإعتمادات المحالة	492 498	*251 678*	*928 499*
المجموع العام		**116 882 13**	***593 11 950***	***084 264 10***

تحليل موارد بلدية القيروان ونفقاتها

1- النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2015

تطوّرت ميزانية بلدية القيروان من 14.928 أ.د سنة 2013 إلى 20.643 أ.د سنة 2015. وقد أسفر تنفيذ ميزانية بلدية القيروان بعنوان تصرف 2015 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 6.761 أ.د تم تحويله إلى المال الاحتياطي في حدود 3.290 أ.د أما الباقي الذي يمثل الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى بعنوان المشاريع الممولة بواسطة الإعتمادات المحالة وقيمته 3.471 أ.د فقد تم تحويله إلى الحساب الانتقالي. ويبين الجدول الموالي نتائج تنفيذ الميزانية لسنة 2015 مع إبراز معدل تطورها السنوي خلال الفترة 2013-2015.

التبويب	نتائج سنة 2015 (بالدينار)					معدل النمو السنوي خلال الفترة 2013-2015 (%)				
	مقابيض	مصاريف	فوائض			مقابيض	مصاريف	فوائض		
العنوان 1	11.181.443	9.314.225	1.867.218			8	8	5		
العنوان 2	9.462.159	4.567.891	4.894.268			34	40	29		
المجموع	20.643.602	13.882.116	6.761.486	م.إ:	3.290.237				م.إ:	10
				ح.إ:	3.471.249	18	16	20	ح.إ:	34
المصدر: الحساب المالي						المصدر: تحاليل الدائرة				

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ فوائض المقابيض على المصاريف واصلت ارتفاعها بنسبة 20 %، وسجلت الموارد والنفقات زيادة على التوالي بنسبة 18 % و 16 % خلال سنة 2015 مقارنة بسنة 2013. ويعزى نمو الموارد أساسا إلى تطور موارد الاقتراض بنسبة 38 % وموارد الاعتمادات المحالة بنسبة 34 % والموارد الذاتية المخصصة للتنمية بنسبة 33 %، بينما يعود نموّ النفقات خاصة إلى تطور الاستثمارات المباشرة بنسبة 78 %.

تحليل الموارد

بلغت خلال سنة 2015 جملة موارد بلدية القيروان 20.643 أ.د وهي تتكون في حدود 54 % من المداخيل الإعتيادية و 46 % من موارد التنمية.

- موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 11.181 أ.د. وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية مسجلة تطورا نسبته 8 % مقارنة بسنة 2013.

وتتأتّى المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخيل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2015 ما جملته 6.119 أ.د أي ما يمثل 55 % من جملة موارد العنوان الأول. وتمثّل المعاليم على العقارات والأنشطة أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية بقيمة بلغت 3.131 أ.د.

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 2.418 أ.د في سنة 2015 أي ما يمثّل 40 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية. أمّا المداخيل المتأتيّة من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 450 أ.د و 262 أ.د أي ما يمثّل تباعا حوالي 7 % و 4% من هذه المداخيل.

واستأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 1.785 أ.د أي حوالي 29 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات خلال سنة 2015 ما قدره 1.166 أ.د أي ما يمثّل نسبة 19 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2015 ما قيمته 5.062 أ.د. وتتوزّع هذه الموارد بين مداخيل الملك البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتّية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية البالغ 3.904 أ.د.

وبلغت مداخيل الملك البلدي في سنة 2015 ما قيمته 790 أ.د. وهي تتأتى أساسا من كراء العقارات والتجهيزات والمعدّات في حدود 591 أ.د ممثلة بذلك حوالي 75 % من جملة مداخيل الأملاك.

- **موارد العنوان الثاني**

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2015 ما جملته 9.462 أ.د وتشمل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تطورا معدّاه السنوي 34 % مقارنة بسنة 2013. وتمثل الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية أهمّ مورد ضمن العنوان الثاني بمبلغ 5.458 أ.د أي بنسبة 57 %.

<u>تحليل النفقات</u>

بلغت جملة نفقات بلدية القيروان 13.882 أ.د خلال سنة 2015، وهي تتكون في حدود 67 % من نفقات العنوان الأول و 33 % من نفقات العنوان الثاني.

- **مصاريف العنوان الأول**

بلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2015 ما جملته 9.314 أ.د مسجلة تطورا بنسبة 8 % مقارنة بسنة 2013. وتتوزع على نفقات التصرف بمبلغ 8.948 أ.د وبنسبة 96 % وفوائد الدين فيما تبقى. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 92 % من مجموع نفقات هذا العنوان.

- **مصاريف العنوان الثاني**

بلغت نفقات العنوان الثاني 4.567 أ.د. سنة 2015 مسجلة تطورا نسبته 40 % مقارنة بسنة 2013. وتتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بقيمة 3.319 أ.د وبنسبة 73 % وتسديد أصل الدين والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة. وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني زيادة خلال الفترة 2013- 2015 بنسبة 41 %. وتمثّل تلك الاعتمادات نسبة 65 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2015.

وتتمثّل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 3.319 أ.د خلال سنة 2015. وتعدّ مشاريع الطرقات والمسالك والإنارة والمساحات الخضراء ومداخل المدن أهمّ الاستثمارات التي أجرتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 61 % و 17 % و 8 %.
وبالرغم من الاعتمادات النهائية المرصودة بخصوص هذه النفقات والبالغة 7.621 أ.د إثر إجراء البلدية لتنقيحات بالزيادة بمبلغ 2.051 أ.د إلّا أنّ استهلاك هذه الاعتمادات لم يتجاوز 43 %.

وبالرغم من رصد اعتمادات محالة قيمتها 3.471 أ.د خلال سنة 2015، إلّا أنّه لم يتمّ استهلاكها إلاّ بنسبة 14%.

القدرات المالية للبلدية

يتخلّد بذمّة بلدية القيروان في موفّى سنة 2015 ديون إزاء صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بقيمة 3.047.083 د وتبلغ الديون المتبقية للخلاص ما قيمته 5.491.074 د مقابل بقايا استخلاص بقيمة 9.271.766 د تمثّل ما يعادل 169 % كنسبة تغطية لتلك الديون.

ومن جهة أخرى بلغ مؤشر الاستقلالية المالية ببلدية القيروان نسبة 70 % و 66 % و 65 %- على التوالي خلال سنوات 2013 و 2014 و 2015 مقابل نسب تمّ تسجيلها على المستوى الوطني بلغت 61 % و 64 % و 65 %- على التوالي خلال الفترة نفسها. وتعدّ النسبة المحققة لمؤشر الاستقلالية المالية ببلدية القيروان بعنوان سنة 2015 ضعيفة نسبيا مقارنة بالحد الأدنى والذي يساوي 70 % حسب صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، ومقبولة بالنسبة للفترة 2013-2015 التي بلغ معدّلها 67 % مقارنة بالمعدّل الوطني[1] والبالغ 63 % خلال الفترة نفسها.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا: تعبئة الموارد البلدية

1. تقدير الموارد:

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى موارد العنوان الأول من ميزانية بلدية القيروان أنّه وباستثناء مداخيل موارد الاقتراض التي بلغت نسبة الإنجاز بخصوصها 62 % فإنّ البلدية قد أحكمت تقديراتها بالنسبة إلى بقية الموارد، حيث بلغت نسبة الإنجاز بخصوص جملة موارد العنوان الأول 108 %.

2. إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2015 حيث تضمن 35.404 مسكنا بمبلغ جملي قدره حوالي 1.176 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 41.039 مسكنا وبالتالي فإنّ حوالي 14 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديرها بحوالي 187 أ.د.

وبينما تفيد المعطيات المتوفّرة بالسجل الوطني للمؤسسات لسنة 2015 أنّ المنطقة البلدية تضمّ 12.336 مؤسسة، اتضح أنّ جدول مراقبة الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لنفس السنة لا يتضمن سوى 4.358 مؤسسة أي ما يمثل نسبة 35 % من جملة المؤسسات الواردة بالسجل المذكور.

وتواجه البلدية صعوبات في الحصول على القائمات التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة لها بالنظر بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، وقد حالت هذه الوضعية دون إجراء المقارنة بين قيمة المعلوم المضمنة بجدول المراقبة والمبالغ

1 تمّ احتساب المعدّل الوطني من خلال المعطيات المالية الواردة بموقع الجماعات المحلية www.collectiviteslocales.gov.tn ويقاس هذا المؤشر باعتماد المعادلة التالية (الموارد الاعتياديّة- المناب من المال المشترك)/ الموارد الاعتياديّة.

المستخلصة قصد تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما يقتضيه التشريع الجاري به العمل.

3. التأخير في تثقيل جداول التحصيل

لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأول من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، حيث تم تثقيل جدولي المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 33 يوما، مثلما يبرزه الجدول الموالي:

الجداول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل	التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي من كل سنة (باليوم)
جدول المعلوم على العقارات المبنية	02/01/2015	26/01/2015	03/02/2015	33
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	02/01/2015	26/01/2015	03/02/2015	33

والبلدية مدعوة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بالقيروان.

4. استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 6.801 أ.د في موفّى سنة 2014 والمطروحات البالغة 687 أ.د، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 7.682 أ.د في سنة 2015. وتمّ استخلاص 712 أ.د أي ما نسبته 9 % مقابل نسبة 7 % سنة 2013.

وبلغت تثقيلات سنة 2015 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 1.567 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 903 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 664 أ.د.

أما نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية فقد بلغت على التوالي 10 % (مقابل 11 % على المستوى الوطني) و 8 %. كما يبرزه الجدول التالي:

المعاليم /المداخيل	التثقيلات (أ.د)	الاستخلاصات (أ.د)	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص (أ.د)
المعلوم على العقارات المبنية	4.367	450,480	10	3.917
المعلوم على الأراضي غير المبنية	3.314	261,948	8	3.052

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 1.573 أ.د، تمّ استخلاصها بنسبة 50 %.

وقد تبيّن من خلال المعاينة الميدانية المجراة بتاريخ 15 نوفمبر 2016 وما بعده للقباضة البلدية بالقيروان أنه بالرغم من أنّ القباضة البلدية مجهّزة بتطبيقة إعلامية (منظومة التصرف في موارد الميزانية) إلّا أنّها لا تستخدمها لإعداد وصولات الاستخلاص ولتوقيف جملة المقابيض في آخر اليوم.

ويتم الاعتماد في متابعة استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية إضافة إلى المنظومة الإعلامية على جذاذات تمسك بشكل يدوي.

كما أن متابعة استخلاص الأملاك البلدية ومختلف المعاليم المثقلة تتم عبر دفاتر قديمة ممسوكة بطريقة يدوية لا تساعد على متابعة حلول آجال التقادم ولا على ضبط قائمات كبار المدينين ولا على تحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

5. إجراءات الاستخلاص

لوحظ أنّ القباضة البلدية لا تحرص على تفعيل إجراءات التتبع لاستخلاص المعاليم على العقارات غير المبنية، حيث اقتصرت أعمال التتبع خلال الفترة 2013-2015 على توجيه 93 إعلاما وحيدا و 267 إنذارا وإجراء 8 عقل تحفظية.
أمّا بخصوص المعاليم على العقارات المبنية فقد لوحظ عدم مواصلة إجراءات الاستخلاص حيث يتمّ الاقتصار على الإعلامات الوحيدة والإنذارات دون المرور إلى الاعتراضات والعقل. وقد تمّ خلال نفس الفترة توجيه 7.559 إعلاما وحيدا و 3.501 إنذارا بينما لم يتجاوز عدد العقل 59 عقلة.

6. عدم استخلاص مبلغ خطايا التأخير

تبيّن أنّ القباضة البلدية بالقيروان لم تتولّ في عدد من الحالات احتساب واستخلاص خطايا التأخير المستوجبة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية المنصوص عليها بالفصل 19 من مجلة الجباية المحلية.

7. تحصيل واستخلاص معاليم رفع الفضلات بمقابل

لم تتولّ بلدية القيروان تطبيق مقتضيات الأمر عدد 1428 لسنة 1998 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلّق بضبط تعريفة المعاليم والإتاوات المرخّص للجماعات العمومية المحلية في استخلاصها بشكل كامل، حيث تقوم برفع الفواضل التي تفرزها أغلب المؤسسات المنتصبة بالمنطقة البلدية بالقيروان بدون مقابل رغم استصدارها لقرار يضبط تعريفة جمع ونقل النفايات غير المنزلية.
كما لم تبرم البلدية (إلى موفّى سنة 2015) سوى 6 اتفاقيات بقيمة إجمالية تبلغ 7,595 أ.د سنويا رغم أنّ عدد المؤسسات التجارية والصناعية والمهنية المتواجدة بالمنطقة البلدية والمعلومة لديها يبلغ 4.358 مؤسسة، دون أن تتولى مدّ القباضة البلدية بتلك الاتفاقيات مما يحول دون تثقيلها ومتابعة استخلاصها.
وبالنظر إلى أهمية الكميات المتعلقة بالفضلات شبه المنزلية المتأتية من المؤسسات والمحلات، فإنّ بلدية القيروان مدعوّة إلى حصر المؤسسات المعنية وإيلاء إبرام اتفاقيات رفع الفواضل بمقابل مزيد العناية بما يساعدها على تعبئة موارد إضافية.

8. استلزام السوق الأسبوعية

بالرغم من أنّ كراس الشروط المتعلق باستلزام السوق الأسبوعية ينص على ربط إمداد المستلزم بدفاتر وصولات قبض معاليم الانتصاب بدفع الأقساط الشهرية من مبلغ اللزمة، فإنّ ذلك الإجراء لم يتم التقيد به وهو ما أدّى إلى تخلّد مبلغ بقيمة 129,156 أ.د بذمة مستلزم السوق لسنة 2015 لم تتمكن البلدية من استخلاصه حتى تاريخ انتهاء الرقابة في 21 نوفمبر 2016.

9. مداخيل الأملاك البلدية العقارية

لوحظ عدم وجود ضبط دقيق للأملاك العقارية البلدية كما أنّه لم يتمّ تحيين دفتر ممتلكات البلدية حيث لا يعكس هذا الأخير الوضعية العقارية لبلدية القيروان في موفّى سنة 2015.
وتتمثل الأملاك العقارية لبلدية القيروان حسب البيانات المقدّمة من مصلحة النزاعات والشؤون العقارية في 13 قطعة أرض منها قطعتين مسجّلتين لدى إدارة الملكية العقارية و 5 قطع بصدد التسجيل والبقية غير مسجلة و 331 محلا تجاريا و 56 محلّا مهنيا و 20 محلا سكنيا و 183 محلا صناعيا و 3 محلات شاغرة كلّها غير مسجّلة.
وبخصوص المحلات السكنية تولّت البلدية منذ السبعينات كراء مساكن بأثمان منخفضة تتراوح بين 12 دينار و 15 دينار سنويا دون التنصيص بعقود الكراء على نسبة الزيادة السنوية طبقا لأحكام الفصل 17 من القانون عدد 35 لسنة 1976 المتعلّق بالعلاقات بين المالكين والمكترين لمحلات معدّة للسكنى أو الحرفة أو الإدارة العمومية.

كما لوحظ عدم التنصيص على نسبة الزيادة السنوية وعدم تحيين القيمة الكرائية كل ثلاث سنوات طبقا لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين لعدد من المحلات التجارية منذ سنة 1991 و 1993 بالنسبة إلى بعضها.

10. الإحصاءات التكميلية

لوحظ غياب التنسيق بين مصلحة التهيئة والتراخيص العمرانية ومصلحة الأداءات عند إعداد جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية، حيث لا يتمّ استغلال البيانات المتعلّقة بتراخيص البناء المسلّمة كما لا يتمّ إجراء المسوحات اللازمة للتّأكد من الانتهاء من إنجاز البناءات.

11. طرح المعاليم

ينص الفصل 267 من مجلة المحاسبة العمومية على أنّه يجوز طرح المواد التي كلّف المحاسب بجبايتها إذا ما تعذر عليه تحصيلها بعد استيفاء إجراءات الاستخلاص الضرورية، غير أنّ فحص قائمات بقايا الاستخلاص في موفى ديسمبر 2015 بيّن وجود عدد من الفصول غير قابلة للاستخلاص بسبب توقف أعمال التتبع منذ فترة بعيدة دون أن يتولّى المحاسب اتخاذ الإجراءات الضرورية لطرحها مما يؤثر على شفافية الحسابات.

ولم تتولّ البلدية إتمام إجراءات طرح مبالغ بعنوان معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات ومعلوم الإشهار ومعاليم مقابل رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية ومداخيل جبائية إعتيادية مختلفة بما قدره على التوالي 1,050 أ.د و 55,316 أ.د و 754,771 أ.د و 653 د تعود إلى الفترة المتراوحة بين 1995 و 2008 رغم تقدّم المحاسب بطلب لطرحها منذ فيفري 2015 ممّا تسبّب في تضخيم بقايا الاستخلاص.

كما تمت مراجعة قائمة المطروحات المدلى بها وقد تضمنت 4 مبالغ تتعلّق بمعاليم على العقارات المبنية بقيمة 30,052 أ.د وعلى العقارات غير المبنية بقيمة 19,701 أ.د و 637,26 أ.د تمّ تثقيلها على وجه الخطأ وبمعلوم لزمة سوق الدواب بقيمة 4,769 أ.د. وقد تم التحقق من وجود كل الوثائق المدعمة لعملية الطرح وخاصة قرار الطرح والسند المعتمد لإصداره. كما تمّ التثبت من صحة القرار ومن صدوره عن أمين المال الجهوي طبقا للفصلين 25 و 267 من مجلة المحاسبة العمومية، وأن مبلغ الطرح يتطابق مع المبلغ المدرج بالحساب المالي.

12. مسك حسابيّة خاصّة بمكاسب البلديّة

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب، إلاّ أنّه وخلافا لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبيّن أنّه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتمّ القيام بجرد سنوي لها.

13. سقوط فصول بالتقادم

وفقا لأحكام الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، تبيّن من خلال فحص قائمات بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2015، أنّ القيمة الجملية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفى سنة 2015 ما جملته 2301,744 أ.د.

واتضح من خلال مراجعة قائمة بقايا الاستخلاص أن عددا من الفصول بلغت قيمتها الجملية 1.368 أ.د (أي بنسبة 59 % من جملة الديون المتخلدة) مستوجبة منذ سنة 2008 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 17 ديسمبر 2008 إلى موفى سنة 2015 مما يجعلها عرضة للسقوط بالتقادم.

وفي ما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، فقد تبيّن أنّ قابض البلدية لم يتولّ حصر قائمات الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم.

ثانيا: إنجاز النفقات البلدية

14. تقدير النفقات

بيّنت المقارنة بين المقدّر والمنجز في مستوى نفقات بلدية القيروان أنّ البلدية لم تُحكم تقديراتها بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني ويعود ذلك إلى سوء تقدير النفقات المتعلّقة بالتنمية وضعف استهلاك الاعتمادات المحالة حيث تمّ ترسيم اعتمادات قدرها 2.711 أ.د في الميزانية في حين لم تتجاوز النفقات بهذا العنوان مبلغا قدره 498 أ.د.

15. عدم إفراد كل فصل من المواد القابلة للجرد برقم خاص:

خلافا لمقتضيات التعليمات العامة عدد 186-75 مؤرّخة في 02 أوت 1975 التي نصّت على وجوب تسجيل المشتريات القابلة للجرد بالدفتر المعد للغرض مع تسجيل الرقم المسند للمواد المعنية على فاتورة الشراء، تبيّن أنّ المصالح المعنية لبلدية القيروان لم تحترم في بعض الحالات هذه التراتيب، حيث لوحظ عدم إفراد كل فصل من المواد القابلة للجرد برقم خاص به كما أنّ عددا من فواتير الشراء لا تحتوي أرقام جرد.

16. عقد نفقات بعد 15 ديسمبر:

ينصّ الفصل 90 من مجلّة المحاسبة العموميّة على أنّه "لا يجوز عقد مصاريف عاديّة لسنة ماليّة ما بعد 15 ديسمبر من نفس السّنة إلاّ عند الضّرورة الواجب إثباتها"، غير أنّ فحص الوثائق المثبتة لنفقات البلدية بيّن تولي البلدية عقد نفقات بعد ذلك التاريخ دون إثبات الضرورة الموجبة لذلك.

17. حول المنح المسندة للجمعيات

تقدّم كل جمعية تستفيد من المال العمومي تقريرا سنويا يشمل وصفا مفصلا لمصادر تمويلها ونفقاتها إلى دائرة المحاسبات وفق ما جاء بالفصل 44 من مرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، كما اقتضى الفصل 7 من الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات أن تقدّم الجمعيات الراغبة في التمتع بتمويل عمومي جملة من الوثائق من بينها نسخة من آخر تقرير موجه إلى دائرة المحاسبات، إلا أنه لوحظ قيام البلدية بتحويل أموال بعنوان منح للجمعيات والمنظمات ذات الصبغة الاجتماعية دون التثبت من إيداع الجمعية لحسابها المالي لدى دائرة المحاسبات.

التوصيات

- ✓ الالتزام بإعداد الميزانيات وإجراء التعديلات والتنقيحات عليها وفق القواعد والإجراءات والآجال المنصوص عليها بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية ومجلة المحاسبة العمومية.
- ✓ مزيد إحكام تقديرات الموارد والنفقات عند إعداد الميزانية البلدية.
- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ استغلال القائمات التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ مضاعفة الجهود في مجال الاستخلاص بمتابعة كبار المدينين خاصة وتفعيل إجراءات التتبع ومواصلة مختلف مراحله في الآجال القانونية.
- ✓ استغلال منظومة "التصرف في موارد الميزانية" الاستغلال الأمثل في انتظار الشروع في استغلال منظومة رفيق بلديات.

- ✓ ضبط الأملاك وجردها جردا دقيقا والعمل على حمايتها وعلى تحصيل أفضل العوائد المالية منها بمراجعة العقود القديمة وتحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية والاستفادة من الأملاك غير المستغلة.
- ✓ تطهير قائمات بقايا الاستخلاص بطرح الفصول غير القابلة للاستخلاص أو المثقلة خطأ.
- ✓ الالتزام بتسديد النفقات الوجوبية وخاصة منها ما يتعلق بالقروض.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها مع الحرص على تقديم وثائق الإثبات المؤيدة لها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.
- ✓ حماية الأملاك المنقولة وغير المنقولة بالالتزام بإجراء الجرد وفق القواعد الترتيبية الجاري بها العمل ومسك حسابية خاصة بها.

اجابة حول الملاحظات المضمنة
بتقرير الرقابة المالية على حسابات
بلدية القيروان

الصفحة	الاجابة و الاجراءات المتخذة
ص 3	تم عرض التنقيح النهائي لميزانية التنمية لسنة 2015 في الدورة العادية الاولى لسنة 2016. وتم هذا الاجراء لتسوية العمليات المالية قبل القيام باجراءات الختم النهائي وغلق الميزانية. ويتعلق هذا التنقيح باعتمادات العنوان الثاني الاضافية الحاصلة أثناء السنة حيث لا يمكن تحديدها الا بعد انتهاء التصرف وخاصة اعتمادات الجزء الثالث والرابع والجزء الخامس نظرا لان تحويل الاعتمادات وتنزيلها لدى السيد القابض البلدي بتواصل الى غاية موفى ديسمبر من كل سنة. وتتعلق بمشاريع بصدد الانجاز ويتم في نهاية كل سنة بالتنسيق مع السيد القابض البلدي اعداد كشف يحتوي على الاعتمادات المرسمة بالميزانية والاعتمادات الاضافية الحاصلة أثناء السنة والاعتمادات النهائية. ويتم عرض الموضوع على أول دورة عادية للمجلس لضبط المبلغ النهائي لميزانية التنمية دخلا وصرفا. تمهيدا لاجراءات الختم النهائي وغلق الميزانية بصفة دقيقة.
ص 11	– وقع تلافي الوضعية ضمن الاحصاء العشري 2016-2027 بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية حيث تم تحصيل عدد مساكن يقارب ما جاء به الاحصاء العام للسكن والسكنى لسنة 2014. – بالنسبة للمعلوم على المؤسسات كذلك تم تلافي الوضعية ضمن الاحصاء العشري 2016-2027 وتتضمن قاعدة البيانات ما يقارب 12.000 فصل. – بالنسبة لمتابعة منابات البلدية من المعلوم على المؤسسات فقد تم بتاريخ 20 فيفري و 12 سبتمبر 2013 وكذلك بتاريخ 11 جانفي 2016 بمقتضى المراسلات 1072 و 4492 و 317 مراسلة قابض المؤسسات الكبرى لمد البلدية بمنابها من المعلوم على المؤسسات كما قامت البلدية بمراسلة المؤسسات التي تتواجد مقراتها الاجتماعية خارج المنطقة البلدية قصد مدنا بما يفيد خلاص المعاليم المستوجبة. كذلك قمنا بالاتصال مباشرة بقباضة المنصورة وقباضة الخوارزمي قصد التنسيق في خصوص القائمات التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل غير أنه لم تتم الاستجابة لمطالبنا.(مؤيدات)

الصفحة	الاجابة و الاجراءات المتخذة
ص 12	توجه البلدية كما ورد بالتقرير جداول التحصيل للتثقيل بداية كل سنة مالية غير ان هناك بعض التاخير على مستوى مصالح المالية سيتم دعوتها لتلافيه. مراعاة فترة المراجعة والتثبت من طرف المحاسب وذلك لجمع المبالغ وعدّ الفصول الواجب تثقيلها والمضمنة بجداول التحصيل ومقارنتها مع القائمات المعدّة للتثقيل. كما يتم التنسيق مع مصالح البلدية لاصلاح بعض الاخطاء خاصّة مع وجود عدد كبير من الفصول ممّا يتطلب بعض الوقت للتثبت.

	1) نسب استخلاص المعاليم البلدية في تطور من سنة مالية الى اخرى. أمّا أهم اسباب ضعف الاستخلاص بالنسبة لسنة 2015 وما قبلها فهذا راجع أساسا الى دعوة عدول الخزينة الى مباشرة أعمالهم فيما يخص اجراءات التتبع سنة 2014 وهذا ما كان له تأثير كبير في تراكم الفصول الواجب تتبعها خاصّة منها المتخلدات للفترة الممتدة من سنة 2011 الى 2014. 2) نقص في بعض العناوين وتسمية بعض الانهج. 3) تثقيل مبالغ هامة على وجه الخطأ وقد وقع طلب طرح في الغرض. أما في ما يخص بتطبيقة اعلامية (منظومة التصرف في موارد الميزانية) لاعداد وصولات الاستخلاص وتوقيف جملة المقابيض لاخر اليوم فقد تم الاتصال بمصالح الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص لاعلامهم والتنسيق معهم بغاية استخدام هذه المنظومة الاّ انه تم رفض ذلك على اساس ان مصالحهم بصدد اعداد منظومة خاصة بالجباية المحلية للمعاليم البلدية. وقد طلبوا منّا عدم استخدام التطبيقة الاعلامية الراجعة الى البلدية الى حين اعداد المنظومة الجديدة والمسمّات (رفيق جباية المعاليم البلدية) خاصة وان المنظومة الراجعة للبلدية تشوبها بعض النقائص.
	قمنا بكل التتبعات اللازمة الودية منها والجبرية وتبين لنا ان المستزم ليست له املاك قابلة للعقلة حيث تم اعلام البلدية واحالة مطلب بتاريخ 2015/03/31 حول اقتراح تجريد كما تم تذكير بمطلب ثانب تحت عدد 449 بتاريخ 2015/10/30 وقد قامت مصالح البلدية باصدار قرار تجريد تحت عدد 5248 بتاريخ 2015/10/23 توصلنا به بتاريخ 2015/11/13.

الصفحة	الاجابة و الاجراءات المتخذة
ص 12	إن القباضة البلدية بالقيروان تولى كل الاهمية لاحتساب واستخلاص خطايا التاخير المستوجبة بعنوان العقارات المبنية حيث تم استخلاص مبلغ قدره احدا عشرة الفا وثلاثمائة وثمانين دينارا و301 مليما (11.308.301) بعنوان خطايا التأخير لسنة 2015 (انظر مراجعنا من وثائق وكتائب وخاصة الحساب المالي لسنة 2015)

ص 13	شرعت البلدية منذ سنة 2016 في تسجيل الاراضي والعقارات الراجعة لها بالملكية حيث يوجد بعضها حاليا بصدد التسجيل وأخرى يتم اعداد الملفات المتعلقة بطلب تسجيلها والبقية تمت برمجتها لسنتي 2017 و 2018 حيث تم وضع الاعتمادات اللازمة لذلك بمشروع ميزانية البلدية لسنة 2017. ● يوجد ببلدية القيروان ثلاثة عشر منزلا (13) باعتبار المنزل الوظيفي المخصص للكاتب العام للبلدية الا ان العقود المتعلقة بها بلغت عشرين عقدا باعتبار وانه تم سابقا تسويغ عدة غرف من منزل واحد وقد ضمن بجلها نسبة زيادة سنوية بين 5% و 10% كما هو مبين بكشف التثقيل المصاحب. ● وبخصوص تدني معلوم الكراء الخاص بهذه المساكن فهو راجع الى ان متسوغيها ذو حالات اجتماعية خاصة وتم ايواؤهم بها سابقا بالتنسيق مع السلط الجهوية وتعمل البلدية حاليا على تحيين هذه الوضعيات والتدخل عند الاقتضاء لترميم المنازل التي تتطلب التدخل بالصيانة . – المنزل المستغل من طرف عائلة أحمد فرج الله : تمت برمجة استعادته من هذه العائلة للتدخل به بالترميم وإعادة التوظيف. – المنزل المستغل من طرف المواطن أحمد كريبوب : هو عبارة عن ثلث منزل باعتبار ان هذا الثلث راجع بالملك للبلدية تمت برمجة تحيين معلوم الكراء الخاص به. – الشقة البلدية المستغلة كمقر من طرف جمعية الشبيبة الرياضية القيروانية : تم اعتماد هذا المعلوم باعتبار وان المتسوغ جمعية غير ربحية ذات نشاط رياضي بحت وسيتم العمل على تحيين هذا المعلوم بالمراضاة. كما تجدر الاشارة الى توليِ لجنة الشؤون الادارية والمالية دعوة المتسوغين للتفاوض معهم حول الزيادة في معاليم الكراء ويتم بالمناسبة تضمين نسبة الزيادة السنوية المقدرة بـ : 5% للعقود التي بقيت دون نسبة زيادة كما هو مبين بمحاضر الجلسات المصاحبة، وهكذا تم خلال سنة 2016 مراجعة عديد العقود الخاصة بكراء المحلات البلدية وقد تم بالتوازي مع ذلك الالتجاء الى القضاء بخصوص عديد المحلات التي لم تشملها نسبة الزيادة السنوية ويتم في هذا الشأن تعيين خبير عدلي من طرف المحكمة الابتدائية بالقيروان لإقرار الزيادة المناسبة للمحلات المعنية (هناك عينات من ذلك). كما عملت البلدية على توجيه تنابيه بالخروج بواسطة العدل المنفذ كما هو مبين بالجدول المصاحب، وفي نفس الاطار تم توجيه تنابيه ادارية للمحلات التي تخلدت بذمتها مبالغ هامة ليتم اثرها الالتجاء الى القضاء في صورة عدم استجابة المتسوغ لدعوة البلدية (انظر عينة من هذه التنابيه).

الصفحة	الاجابة و الاجراءات المتخذة
ص 13	سيتم التنسيق مع المصالح الفنية مستقبلا الا يتم مدكم بقائمات شهرية من الفنية رغم تعليماتي بذلك منذ سنة 2013.
ص 14	ان القباضة البلدية حريصة على تفعيل كل اجراءات الاستخلاص الا انّه يوجد ثلاثة عدول خزينة فقط بالقباضة البلدية وهو ما يشكل عائق كبير في القيام بكل اعمال التتبع اللازمة خاصة مع الكمّ الهائل من الفصول الموجودة والمتشقية من عقارات مبنية وغير مبنية وكراء بجميع انواعه التجارية والصناعية والمهنية والسكنية بالاضافة الى الاسواق المستلزمة. كما يجدر التذكير بان عدول الخزينة استأنفوا اعمالهم سنة 2014 وهو ما احدث نقصا فادحا في كمية وعدد اجراءات التتبع.

	عند الرجوع الى أصل الفصول اتضح ان كل الفصول المذكورة تمّ قطع التقادم بشأنها الاّ انّه يوجد بعض فصول كراء محلاّت تجارية وصناعية متداعية للسقوط ببعض الاسواق القديمة بالقيروان تم اخلاء المحلات المذكورة من طرف مصالح البلدية. كما نحيطكم علما بعدم وجود منظومة او تطبيقة إعلامية تساعد في استخراج قائمات الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم وقائمات بقايا الاستخلاص. كما أعلمكم اننا حريصون كل الحرص على تدارك كل النقائص وتحسين وتطوير أكثر نسب الاستخلاص.

الصفحة	الاجابة و الاجراءات المتخذة
ص 16	تم جرد المواد المتطابقة من نفس النوع برقم وحيد ضمن دفتر الجرد المخصص للغرض. وسيتم تلاقي الامر بترقيم كل فصل على حدة بصبغة فردية مهما كان تطابقه مع بقية المواد. كما ان هناك سهو في تضمين رقم الجرد على الفواتير سيتم تلافيه مستقبلا.

الصفحة	الاجابة و الاجراءات المتخذة
ص 18	تم اعداد طلب تزود بتاريخ 21 ديسمبر 2015 يتعلق بتعهد تكميلي لاقتناء مادة الحليب والصابون وتهم هذه المواد نفقات الوقاية الصحية بفائدة العملة. وقد تم هذا الاجراء لتمكين العملة من مستحقاتهم قبل نهاية السنة حفاظا على المناخ الاجتماعي بالبلدية ويعود عدم استقرار عدد المنتفعين الى انه يتم تمكين الاعوان من هذه المواد حسب أيام العمل المنجزة ويطرح من ذلك الغيابات المرضية وغير الشرعية والتمتع بالعطل بمختلف أنواعها وسيتم تلافي النقص الحالي في أرقام بطاقات التعريف الوطنية وتضمين قائمة المنتفعين بكافة البيانات اللازمة مستقبلا. – بالنسبة لطلب التزود عدد 351 بتاريخ 2015/12/23 يتعلق باقتناء مواد زينة حيث اضطرت البلدية تزود بكميات اضافية من مواد الزينة بمناسبة المولد النبوي الشريف نظرا لتعدد الاحتفالات بمختلف مناطق المدينة وانتشار المهرجانات بمختلف المعالم الدينية وتم ذلك للاستعداد لاستقبال الزوار بهذه المناسبة الكريمة وسيتم تلافي الامر مستقبلا. – بالنسبة لطلب التزود عدد 189 بتاريخ 2014/12/17 ويتعلق باقتناء اشجار تزيين ونباتات. وقد تم اصداره بناء على اقتراح التعهد عدد 492 بتاريخ 2014/12/09 وهو محمول على ميزانية العنوان الثاني وقد تواصل انجاز طلب التزود الى بداية سنة 2015.
	تضطر البلدية في بعض الحالات الى تحويل منح للجمعيات في اطار تدخلاتها الاجتماعية وتقوم بلفت نظر الجمعيات التي لم تستوفي اجراءات الملف المكون لطلب المنحة بضرورة احترام احكام الامر عدد 5183 سنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 والمتعلق بضبط معايير واجراءات وشروط اسناد التمويل العمومي للجمعيات وستقوم البلدية مستقبلا بتلافي هذه النقائص وعدم صرف المنح للجمعيات التي لم تحترم الاجراء المذكور.

الجمهورية التونسية
وزارة المالية
إع.م.ع إ
***
قباضة بلدية القيروان

القيروان في : 2016/12/20

من قابض البلدية القيروان
إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات سوسة

الموضـــوع: اجابة بخصوص الملاحظات الاولية المضمنة بالتقرير
المرجـــع: تقرير ملاحظات اولية بتاريخ 13 ديسمبر 2016

*****

وبعد التحية

اعلم سيادتكم بخصوص الاجابة على الملاحظات المضمنة بالتقرير المذكور بالمرجع اعلاه مفصلة كالآتي:

- التاخير في تثقيل جداول التحصيل:

- مراعات فترة المراجعة و التثبت من طرف المحاسب و ذلك لجمع المبالغ وعد الفصول الواجب تثقيلها و المضمنة بجداول التحصيل و مقارنتها مع القائمات المعدة للتثقيل.

كما يتم التنسيق مع مصالح البلدية لاصلاح بعض الالخطاء خاصة مع وجود عدد كبير من الفصول مما يتطلب بعض الوقت للتثبت.

- استخلاص المعاليم:

1) نسب استخلاص المعاليم البلدية في تطور من سنة مالية الى اخرى. اما اهم اسباب ضعف الاستخلاص بالنسبة لسنة 2015 و ما قبلها فهذا راجع اساسا الى عودة عدول الخزينة الى مباشرة اعمالهم فيما يخص اجراءات التتبع سنة 2014 و هذا ما كان له تاثير كبير في تراكم الفصول الواجب تتبعها خاصة منها المتخلدات للفترة الممتدة من سنة 2011 الى 2014
2) نقص في بعض العناوين و تسمية بعض الانهج
3) تثقيل مبالغ هامة على وجه الخطا و قد وقع طلب طرح في الغرض

- اما فيما يخص التطبيقة الاعلامية (منظومة التصرف في موارد الميزانية) لاعداد وصولات الاستخلاص و توقيف جملة المقابيض لآخر اليوم فقد تم الاتصال بمصالح الادارة العامة للمحاسبة العمومية و الاستخلاص لاعلامهم و التنسيق معهم بغية استخدام هذه المنظومة الا انه تم رفض ذلك على اساس ان مصالحهم بصدد اعداد منظومة خاصة بالجباية المحلية للمعاليم البلدية . وقد طلبوا منا عدم استخدام التطبيقة الاعلامية الراجعة الى البلدية الى حين اعداد المنظومة الجديدة و المسمات (رفيقة جباية

المعاليم البلدية) خاصة و ان المنظومة الراجعة للبلدية تشوبها بعض النقائص

- استلزام السوق الاسبوعية:

قمنا بكل التتبعات اللازمة الودية منها و الجبرية و تبين لنا ان المستلزم ليست له املاك قابلة للعقلة حيث تم اعلام البلدية و احالة مطلب بتاريخ **2015/03/31** حول اقتراح تجريد كما تم تذكير بمطلب ثاني تحت عدد **449** بتاريخ **2015/10/30** .و قد قامت مصالح البلدية باصدار قرار تجريد تحت عـــ**5248**ـــدد بتاريخ **2015/10/23** توصلنا به بتاريخ **2015/11/13**.

- عدم استخلاص خطايا التاخير:

اعلم سيادتكم ان القباضة البلدية بالقيروان تولي كل الاهمية للاحتساب و الاستخلاص خطايا التاخير المستوحية بعنوان العقارات المبنية حيث تم استخلاص مبلغ قدره احدا عشرة الفا و ثلاثمائة دينارا و **301** مليما **(11.308.301)**بعنوان خطايا تاخير لسنة **2015 (** انظر مراجعنا من وثائق و كتائب و خاصة الحساب المالي لسنة **2015)**

- اجراءات الاستخلاص:

اعلم سيادتكم ان القباضة البلدية حريصة جدا على تفعيل كل اجراءات الاستخلاص الا انه وجب تذكيركم بوجود ثلاثة عدول خزينة فقط بالقباضة البلدية و هو ما يشكل عائق كبير في القيام بكل اعمال التتبع اللازمة خاصة مع الكم الهائل من الفصول الموجودة و المتشعبة من عقارات مبنية و غير مبنية و كراء بجميع انواعه التجارية و الصناعية و المهنية و السكنية بالاضافة الى الاسواق المستلزمة . كما يجدر التذكير بان عدول الخزينة استأنفوا اعمالهم سنة **2014** وهو ما احدث نقصا فادح في كمية و عدد اجراءات التتبع .

- سقوط فصول بالتقادم:

عند الرجوع الى اصل الفصول اتضح ان كل الفصول المذكورة تم قطع التقادم الى انه يوجد بعض فصول كراء محلات تجارية و صناعية متداعية للسقوط ببعض الاسواق القديمة بالقيروان تم اخلاء المحلات المذكورة من طرف مصالح البلدية التي اتخذت قرار بطرح بعض الديون المتخلدة لفترة الاخلاء .

كما نحيطكم علمابعدم وجود منظومة او تطبقية اعلامية تساعد في استخراج قائمات الفصول المعرضة للسقوط بالتقادم و قائمات بقايا الاستخلاص .

كما اعلمكم اننا حريصون كل الحرص على تدارك كل النقائص و تحسين و تطوير اكثر نسب الاسخلاص .

قابض البلدية بالقيروان